حرب الخليج الثانية (1990-1991) وتوسع النفوذ الأمريكي في الخليج العربي

The Second Gulf War (1990-1991) and the expansion of American influence in the Arabian Gulf

La deuxième guère du Golfe (1990-1991) et l'expansion de l'influence américaine dans la région du Golf arabe

د. مليكة محمدي

قسم العلوم الإنسانية، جامعة البليدة -2- لونيسي على

تاريخ الإرسال: 06-02-2020 - تاريخ القبول: 31-10-2020 - تاريخ النشر: 06-11-2022

ملخص

إن تاريخ العالم العربي المعاصر حافل بالصراعات والنزاعات، حيث تزاحمت فيه الأطماع الأجنبية وتشابكت فيه الأزمات والتي أدت إلى معاناة المنطقة من ويلات الحروب، وتعتبر حرب الخليج الثانية من أبرزها، حيث أدى الإجتياح العراقي للكويت في 2 أوت 1990 إلى مسارعة الإدارة الأمريكية إلى التدخل لحماية مصالحها بالمنطقة، وكانت وراء إصدار هيئة الأمم المتحدة لقرارات تدين الإجتياح وفرض حظر اقتصادي على العراق، وعملت على تشكيل حلف دولي من 29 دولة والذي شن هجوما عسكريا على العراق في 17 جانفي 1991 وأجبر العراق بالقوة العسكرية على الإنسحاب من الكويت فيما يسمى بعملية "عاصفة الصحراء"، وفي المقابل تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها في فرض سيطرتها على منابع النفط في الكويت والسعودية وتوسيع تدخلها وتواجدها العسكري لحماية مصالحها النفطية بالمنطقة.

الكلمات الدالة: حرب الخليج الثانية؛ الإحتلال العراقي للكويت؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ تحرير الكويت؛ النفط؛ الخليج العربي.

Résumé

En réaction à l'invasion Irakienne du Koweït, Les États -Unis d'Amérique ont pris la décision d'intervenir militairement directement contre l'Irak, le 17 janvier 1991, après l'adoption pat le conseil de sécurité d'une condamnant l'invasion irakienne et la constitution d'une coalition internationale, pour forcer de se retirer du Koweït. En agissant ainsi, les États-Unis renfoncer leur contrôle sur la région, et ont pu l'objectif de mettre en place présence militaire permanente dans la région pour garantir leurs intérêts pétroliers.

Mots-clés: seconde Guerre du Golfe; l'invasion du Koweït par l'Iraq; Etats-Unis; la libération du Koweït; pétrole; Golfe arabe.

Abstract

The second Gulf War is considered one of the most prominent in the history of the contemporary Arab world. **T**he Iraqi invasion of Kuwait on August 2nd, 1990 led the United States of America to intervene militarily against Iraq in order to protect its interests in the region. This was by causing the United Nations to issue resolutions condemning the invasion and imposing an economic embargo on Iraq, and within the framework of the international coalition which forced Iraq militarily to withdraw from Kuwait in the so-called "Desert Storm Operation ", on January 17th,1991. As a result, the USA managed through the Gulf War to control the entire region militarily, economically and politically.

Keywords: The second Gulf War; Iraqi occupation of Kuwait; United States of America; liberation of Kuwait; oil; The Arabian Gulf

مقدمة

بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) وبالتحديد منذ عام 1989 عرف العالم تغيرات عميقة في طبيعة العلاقات الدولية التي كانت قائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويعتبر مصدر هذا التغير انهيار الإتحاد السوفياتي وتراجع مكانته كدولة عظمى، ونتيجة لهذا التحول الجذري في قواعد النظام العالمي حل الوفاق الدولي مكان الحرب الباردة وبرز نظام الأحادية القطبية.

وأدى الانسحاب السوفياتي من التدخل في النزاعات الإقليمية إلى تفرد السياسة الأمريكية في فرض تسوية لازمة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها في المنطقة، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية المبرر المناسب لتدخلها العسكري المباشر من أجل تحقيق أهدافها المنشودة عند احتياج العراق للكويت، فكانت حرب الخليج الثانية أو ما يسمى ب "عاصفة الصحراء" والتي كان النفط محور الصراع وهدفه، والتي أدت إلى تحول خطير في علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة العربية وعلى صعيد الأمن القومي العربي.

1. التدخل الأمريكي في الخلاف العراقي- الكويتي

بلغ الإهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي ذروته باندلاع حرب الخليج الثانية عندما قام العراق باجتياح الأراضي الكويتية.

1. 2 أسباب الاجتياح العراقي للكويت

تمثل الأزمة العراقية – الكويتية – واحدة من الأزمات ذات العلاقة الوثيقة بالمشكلات الحدودية التي زرعها المستعمر بين بلدان المنطقة ولم تحسم جذريا حتى الآن، وهذه النزاعات تعتبر جزءا من الإرث الاستعماري وضعتها الدول الاستعمارية لضمان مصالحها النفطية حيث تثيرها كلما شعرت بان مصالحها النفطية مهددة، فالنفط كان ومازال عاملا من عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط خاصة بالنسبة للدول النفطية (برجاس 2000، ص 306)، لذا فان أزمة الخليج الثانية والتي بدأت باحتياج العراق للكويت ثم التدخل الأمريكي لإخراج العراق منها سببها وجود أكبر مخزون للنفط في هذه المنطقة. (محجوب والنخال ،1991، ص 81)

ويمثل احتياطي النفط العراقي وحده بـ 112 مليون برميل، ويأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية ويعتمد العراق على صادراته النفطية في الحصول على كل حاجاته تقريبا من العملات الأجنبية، وكانت المجموعة الأوروبية أكبر مستورد للنفط العراقي في جوان 1990 إذ بلغت وارداتها منه 920 ألف برميل، تليها الولايات المتحدة الأمريكية التي استوردت 850 ألف ب يوميا، اليابان 250 ألف برميل.

وتعد فرنسا التي تربطها بالعراق علاقات وثيقة في تلك الفترة واسبانيا أكبر عملاء النفط العراقي من بلدان المجموعة الأوروبية (محجوب ومحمد النخال، 1991، ص83،1991)، فنفط العراق ليس بالحجم الذي يمكن تجاهله زمنا طويلا، إذ أن أي أزمة نفطية في العالم ستطرح جديا الحاجة إلى هذا النفط، كما أن أي غياب لنفط العراق يؤثر سلبا على الاقتصاديات الدولية ويعتبر الإحتياطي النفطي العراقي ذات عمر طويل وهو احتياطي مضمون وأي نقص في ضخه لن يعوضه بلد إلا إذا كان ذو إنتاج بحجم إنتاج العراق (البزار، 1993، ص 477)

وعندما وقع الاجتياح العراقي للكويت البلد النفطي الذي ينتج 2.1 مليون برميل نفط يوميا آنذاك على خليفة اتهامات عراقية للكويت بتأمرها مع الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف الاقتصاد العراقي الذي كان يعاني من مخلفات الحرب العراقية الإيرانية، من

خلال رفض مطالب العراق الموجه لكل من الكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية باعفاءه من الديون المستحقة عليه أو تأجيلها (والتي تعود إلى فترة الحرب العراقية-الإيرانية)، وتجاوبت السعودية ودولة الإمارات العربية للمطلب العراقي ووافقتا على الإعفاء في حين رفضت الكويت هذا المطلب بدينها المستحق.

ولم تقف هذا الموقف فقط بل لجأت إلى بيع سندات ديونها إلى البنك الأمريكي **سيتي بنك** فجعلت العراق بذلك مسؤولا عن التسديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إقناع الدول المنتجة للنفط برفع أسعاره في الأسواق العالمية عن طريق خفض العرض من خلال خفض الإنتاج لكي يؤدي إلى ارتفاع الطلب ومنه ترتفع الأسعار وزيادة العائدات المالية (برجاس،2000، ص307)، وعارضت الكويت أيضا مطلب العراق الداعي إلى رفع أسعار البرميل الواحد من 18 $ إلى 25 $ والذي اعتبره صدام ليس بسعر مرتفع واعتبر إجراءات الكويت والإمارات العربية المتحدة كتحدي عسكري ضد العراق (Stern , 1999, p 46).

كما اتهم العراق الكويت بضخ كميات تتجاوز حصتها المحددة من جانب الاوبيك وبيعها في الأسواق بأسعار أقل من المعمول بها في السوق ومن المعلن للاوبيك والتي سببت خسائر للاقتصاد العراقي تصل إلى مليار دولار (زلوم، 2005، ص 83)، بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية، كما اتهمت العراق الكويت سرقتها النفط العراقي واستنزاف حقول النفط على الحدود العراقية(the Ottawa Cittizen, 1991, Fr) من خلال الحفر الأفقي لنفط حقل الرميلة الحدودي الذي يقع معظمه داخل الأراضي العراقية (زلوم، 2005، ص 83).

كل هذا أدى إلى انخفاض عائد العراق من نفطه المصدر والذي كان خارجا من حرب مع إيران وبحاجة إلى إعادة إعمار العراق وتسديد الديون، وفي هذا الوقت كانت هناك مراسلات بين بعض المسؤولين في الكويت وبين وكالة المخابرات الأمريكية (السي أي أي) حول الضغط الاقتصادي على العراق (حسيب، ص 57).

وهذا ما أكده الرئيس صدام حسين في اتهامه للولايات المتحدة بالوقوف وراء هذا الضغط حيث أورد تشخيصا دقيقا للصورة العامة في الموقف فقال: " إن أهم وأخطر الأحداث خلال الفترة الماضية هي الحملة الواسعة المدبرة التي تشنها الدوائر الامبريالية والصهيونية الرسمية وغير الرسمية ضد العراق، بصورة خاصة وضد الأمة العربية

بوجه عام، لقد بدأت هذه الحملة عندما تأكدت الامبريالية أننا انتصرنا في الحق وأننا له مجندون.

وعندما تأكد لها أيضا اقتدارنا الاقتصادي والعلمي وما حققناه في ميادين التصنيع العسكري، لقد أثارت هذه الإنجازات حقد الدوائر الامبريالية والصهيونية فاستخدمت كل وسائلها للنيل من سمعة العراق ومقاصده، ولم يبق في جعبتها ما لم تستخدمه سوى العدوان العسكري المباشر ....." (هيكل، 1992،ص 127)، وأضاف قائلا : " إن الأساليب الجديدة ينفذها عرب .....أفراد .....وربما الدول في المنطقة، وأعنى بذلك السياسة البترولية الجديدة التي يتبعها منذ الحين بعض الحكام في دول الخليج تعمدا في تخفيض أسعار النفط بدون مستوى اقتصادي، وعلى الضد من إرادة غالبية المنتجين في الأوبيك، وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية ....."، وأضاف " لم يعد هناك خفايا أو أسرار في هذه السياسة المخزية، ذلك أن حاجة الولايات المتحدة إلى استيراد النفط تتزايد بمعدلات كبيرة، وقد تكون حاجتها إلى البترول أكثر بكثير مما نحن مطلعون عليه وان بترول الشرق الأوسط والعربي منه بوجه خاص هو المرشد لسد احتياجاتها، وبعد أن تهيأت لها الفرصة، تصر الولايات المتحدة على العمل للإمساك بموقع الدولة العظمى الوحيدة من غير منازع .....و لكي يتحقق لها ذلك تعمل على ضمان تدفق النفط إليها بابخس الأثمان والتحكم فيه وبمصير مالكيه لتتحكم فيما بعد بمصير مستهلكيه الآخرين أيضا" (هيكل، 1992،ص 320).

وقد جاء تصريح صدام بعد إصدار لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي قانون بفرض العقوبات التجارية والاقتصادية عليه واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان في العراق، وقد بدا العراق يشعر وكأن هناك محاولة لخنقه وأن العقوبات الاقتصادية مقدمة لإجراءات تأتي بعدها وليست بعقاب أخير لسلسلة من الأفعال وردود الأفعال (هيكل، 1992، ص 319).

ورفض الكويت لمطالب الرئيس العراقي صدام حسين أدى إلى إثارة غضب العراق المنهك اقتصاديا، والذي كان يرى أن حل أزمته لا يكون إلا بارتفاع الأسعار لمدة طويلة، واعتبر مثل هذا السلوك استفزازا له بل إعلان للحرب ضده والتأمر عليه من أجل تحقيق أغراض معينة (برجاس، 2000، ص 307).

بالإضافة إلى امتلاك العراق لثاني أكبر إحتياطي نفطي في العالم وطموح أمريكا في وضع يدها على نفط العراق والتي تعتبرها أمريكا قضية حيوية وأساسية بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى ومنها فرض تسوية على الشعب الفلسطيني بشروط أمريكية – إسرائيلية وحاجتها إلى ضرب العراق الذي يرفضها والذي يضع موقف الأنظمة العربية في حرج، ولا تخفى علينا القوة العسكرية العراقية والتي تعتبرها خطرا على إسرائيل وعلى إستراتيجية أمريكا في المنطقة (حسيب، ص 59).

وبينما دخلت الأطراف الثلاثة في جدل وتبادل الاتهامات فيما بينها،أخذت الولايات المتحدة توسع هوة الخلاف بين الجانبين والذي كانت وراءه خدمة لمصالحها وأهدافها بوقوفها وراء سياسة الكويت النفطية تجاه العراق (برجاس، 2000،ص 308)، رغم إعلان السفيرة الأمريكية في العراق "**ابريل غلاسبي**" أثناء لقاءها مع الرئيس صدام حسين في 25 يوليو 1990 أن الولايات المتحدة لا تتدخل في النزاعات العربية- العربية وتعتبر النزاع العراقي الكويتي نزاعا داخليا بين دول عربية ولا يعنيها طالما أنه لا يمس مصالحها النفطية في المنطقة، وكرر المسؤولون الأمريكيون بأن الولايات المتحدة ليست ملزمة بحماية الكويت، وقد فسر العراق قوله هذا بأنه موافقة أمريكية ضمنية على الموقف العراقي (the Ottawa Citizen , 1991).

وبعد فشل الوساطة العربية التي قامت بها مصر والسعودية لحل الخلاف بينهما سلميا في لقاء جدة ضم ممثلين عن الطرفين المتخاصمين، أقدم العراق في 2 أوت 1990 على احتياج الكويت عسكريا ودخول كامل أراضيها معلنا أنها المحافظة 19. (برجاس، 2000، ص 309).

2. 2 التدخل الأمريكي والهجوم العسكري على العراق "عاصفة الصحراء"

على الفور إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الإحتياح العراقي للكويت مهددا لمصالحها الحيوية في نفط الخليج العربي (Daily Press , 1991) ،حيث مباشرة بعد الإحتياح أصدرت هيئة الأمم المتحدة لقرارات تطالب بالإنسحاب العراقي من الكويت وفرض حظر إقتصادي شديد عليها لغرض الإمتثال (Haworth and Hergen ,1994, p 54-55)، وأصدر الرئيس بوش في 8 أوت 1990 قرار نشر قوات أمريكية في المملكة العربية السعودية للدفاع عنها وممارسة الضغط على العراق للإنسحاب من الكويت حيث صرح "إدارتي ....ملزمة بحفظ أمن واستقرار الخليج" (Twinam , 1997, p44.)، وظهرت حقبة جديدة في العلاقات الأمريكية مع دول

مجلس التعاون الخليجي، حيث تولت السعودية زمام المبادرة في بناء جبهة عربية ووجدت في مصر شريكا في ذلك إلى جانب سوريا والمغرب (Middle Easter Journal , 1998, p 447).

ومهما كانت الأسباب والدوافع التي حملت العراق على اجتياح الكويت عسكريا، ورغم مسؤولية النظام العراقي في التمكين لإجازة حملة عسكرية أمريكية – أطلسية ضده بقرار من مجلس الأمن " القرار رقم 678 "، فان ما لا وجود للشك فيه أن الإدارة الأمريكية وجدت في دخول القوات العراقية إلى الكويت ذريعة مثالية لشن الحرب ضد العراق في 17 جانفي 1991 وأن العدوان قائم حتى لو لم تقم العراق باجتياح الكويت عسكريا (الهزاط وآخرون ،2004، ص 123).

وقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا عسكريا هائلا يضم 29 دولة أدى بعد بضعة أشهر إلى تجمع عدد يتجاوز 700 ألف جندي في السعودية، كما أن تتابع صدور القرارات عن هيئة الأمم المتحدة التي تدين الاحتلال أدى إلى تنظيم حصار على العراق ثم انتهت تلك القرارات بالسماح باستخدام القوة لتحرير الكويت (ميشال وفوبيه ،2000، ص 18)، وما يسترعي الانتباه أن قرار مجلس الأمن القومي القاضي بفرض عقوبات إقتصادية ضد العراق يعتبر قرار غير قانوني بالاستناد إلى أحكام القانون الدولي المستند في بعض جوانبه إلى ميثاق الأمم المتحدة كمصدر من مصادر هذا القانون، فالمادة رقم 52 من ميثاق المنظمة الأممية تنص على عدم جواز النظر من قبل مجلس الأمن في نزاع دولي قبل قيام منظمة إقليمية متخصصة في هذا النزاع بالنظر فيه، لكن مجلس الأمن فرض عقوبات اقتصادية على العراق قبل أن تستنفذ جامعة الدول العربية الوسائل لإيجاد الحلول (عكنان، 1992،ص 162).

وجاء إصدار القرارات ضد العراق مباشرة بعد دخول العراق للكويت، فأول قرار فرض عقوبات اقتصادية على العراق كان في18 أوت 1990 حيث صدر القرار رقم 664 (عقاب، 1999، ص 194)، ثم صدر القرار رقم 670 في 25 سبتمبر 1990 الذي يفسر الحظر الوارد في القرار رقم 664 بأنه ينطبق على جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات وكذلك يفرض شكلا من الحصار البحري (عقاب، 1999، ص 194).

وكانت الولايات المتحدة قد اتخذت عدة قرارات تقتضي بحظر تصدير القمح للعراق، وقد اعتبر العراق مجموع هذه التحركات والإجراءات بمثابة ممهدات لعدوان عليه وهذا ما حدث بالفعل بالعودة لمجريات الأحداث كما سبق الإشارة إليها (عقاب، 1999، ص 194).

وقد جاء في بيان وجهه الرئيس بوش الاب إلى الشعب الأمريكي في 6 جانفي 1991 على أنه من أسباب اللجوء إلى استعمال القوات المسلحة ضد العراق، عدم كفاية العقوبات الاقتصادية وحدها التي فرضتها الأمم المتحدة لإخراج صدام حسين من الكويت (شوارتزكوف، 1993، ص 32)، فالحظر الاقتصادي وسيلة لتحقيق هدف لا يتحقق بسهولة بدون إبعاد العراق عن التأثير على مجريات الأحداث النفطية في الخليج وفي العالم، وإذا كانت الولايات المتحدة تخشى من هيمنة عربية ثورية تقدمية على النفط العربي نظرا لما تتضمنه هذه الهيمنة من بوادر التحكم الشامل في الاقتصاد الغربي، فإن الولايات المتحدة بحضورها العسكري الواسع تكون قد ضمنت ولمدة طويلة في تصورها خروج النفط ليس فقط من دائرة الهيمنة العربية بل من دائرة القرار العربي (عكنان، 1991 ، ص162)، وتحققت بذلك الأهداف التي سطرتها الإدارة الأمريكية .

2. أهداف الإدارة الأمريكية من خلال سياستها تجاه الخلاف العراقي- الكويتي

إذا كان الخطر السوفياتي على النفط قد إنتفى منذ أواخر الثمانينات نتيجة للسياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس غورباتشوف والقائمة على الانفتاح والإهتمام بالشؤون الداخلية، والذي فنَّد مقولة خطورة تهديد الإتحاد السوفياتي لتدفق النفط إلى الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري الأمريكي في أزمة الخليج (عبد العليم، 1993، ص 149)، وقد أدى هذا التراجع إلى إنتزاع الولايات المتحدة لأساليب ومخططات متعلقة بملامح المنظومة العالمية الجديدة بأوجهها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وأصبحت سيدة العالم وصاحبة فصل الخطاب في مسار العالم.

بدأت بتحجيم دور الأمم المتحدة ووصفها بالأداة العاجزة عن تقديم إجراءات عملية ولا تصلح كمقر لقيادة العالم، والأكثر من ذلك أصبحت لا تعبث بحق الاعتراض الذي تتمتع به الدول الأخرى في مجلس الأمن، وبالتالي فبالنسبة لها لا وجود لشرعية دولية، إذا كانت تعطل مشاريعها وتتعارض مع منطق القوة الذي تؤمن به وهو ما عبرت عنه في موقفها من القضية العراقية لتحل محلها الشرعية الوحيدة المنبثقة عن الحكمة

الأمريكية الشهيرة " أنا ادفع، إذن أنا أقول " إشارة لما تقوم به من تمويل لهذه المؤسسات الدولية من جهة والقوة المادية والعسكرية من جهة أخرى، مما مكنها من توجيه مسار السياسة الدولية وفق ما يخدمها، وبتعبير آخر السيطرة على مقدرة الشعوب وإخضاعها وحماية حلفاءها وعلى رأسهم إسرائيل، أما السبيل إلى ذلك فهو سياسة التلفيق وكيل التهم والتضليل على الدول لكي تنصاع لأوامرها وتلبي مطالبها وتتقبل طروحاتها وإلا الحصار واستعمال القوة إذا تطلب الأمر ذلك وبهذا المنطلق تعاملت مع القضية العراقية (حاجي، الشروق، 2003، ص 11)، والتي وجدت في الغزو العراقي للكويت فرصة مناسبة لوضع مخططاتها والتواجد المباشر في منطقة الشرق الأوسط موضع التنفيذ (برجاس، 2000،ص 317)، لتحقيق عدة أهداف.

2. 1. الأهداف الاقتصادية

إن الحروب هي وليدة الأزمات الاقتصادية، والذي يقرأ التاريخ يجد أن معظم الحروب التي اندلعت بين دولتين أو أكثر من دول العالم كان الدافع الاقتصادي من أهم أسبابها، وقرار الرئيس الأمريكي جورج بوش بتدخله العسكري في أزمة الخليج كان مرتبطا بتفاقم الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة، والتدخل العسكري الأمريكي في الخارج أسلوب تتبعه الإدارة الأمريكية كلما وجدت اقتصادها يعاني حالات الركود والأزمات الاقتصادية الحادة، وأمثلة ذلك تدخل الرئيس ترومان في كوريا عام 1950 وتدخل الرئيس إيزنهاور في لبنان عام 1958 ثم التدخل العسكري في فيتنام لتجنب أزمة اقتصادية بدأت مؤشراتها عام 1967 (عبد العليم، 1993، ص 49) .

وما يهمنا في هذه الدراسة هي حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها إدارة الرئيس بوش، والتي كانت امتداد لأزمة الاقتصاد الأمريكي في عهد ريقان كنتيجة للزيادة الكبيرة التي رصدها لميزانية التسلح خاصة فيما يتعلق بـ "حرب النجوم" فقد إنخفض معدل النمو آنذاك من 4.5 % عام 1985 إلى 2 % عام 1989 حتى وصل إلى 1 % عام 1990 (عبد العليم، 1993، ص 51).

ولقد كان الوضع الاقتصادي الأمريكي المتردي من أهم الأسباب التي دفعت إدارة بوش إلى البحث عن حرب تحرك الآلة الإنتاجية في الولايات المتحدة وتعيد الاقتصاد الأمريكي إلى حالته الطبيعية، ولم يكن هناك أفضل من أزمة الخليج لاستعمال مثل هذه الحرب خصوصا وأن تمويلها سيتم من خارج الخزانة الأمريكية (ففي 6 سبتمبر 1990 اجتمع

وزير الخارجية الأمريكية مع الملك فهد فتعهد العاهل السعودي بتقديم" ملايين الدولارات " إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية النفقات العسكرية وفي اليوم التالي اجتمع بيكر مع الأمير جابر احمد الصباح في الطائف وحصل على تعهد بدفع 5 ملايين لتغطية نفقات العمليات العسكرية خلال عام 1990 وفي 14 سبتمبر قدمت اليابان 4 ملايين لدعم القوات الحليفة ضد العراق وغيرها) وتمكنها من السيطرة على النفط لإنماء الاقتصاد الأمريكي وازدهاره (برجاس، 2000، ص 318).

وفيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية التي تدل على تراجع قوة الولايات المتحدة في هذه الفترة هي ارتفاع ديونها الخارجية والتي تضاعفت خمس مرات خلال ثماني سنوات من 106 مليار دولار في عام 1980 إلى 523 مليار دولار في عام 1988، وقد دفع هذا الوضع أحد المحللين الماليين إلى القول " إن الولايات المتحدة تصبح قوة من الدرجة الثانية " (راضي، 1993، ص 32)، ويوضح هذا الجدول العجز الذي عرفه الميزان التجاري الأمريكي من سنة 1980 إلى 1989.

جدول لتطور الميزان التجاري الأمريكي 1980-1989.

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	نسبة العجز
1980	20.8	33.0	12.2
1981	21.8	39.9	18.1
1982	21.0	39.9	18.9
1983	21.9	43.6	21.7
1984	23.6	60.4	36.8
1985	22.6	72.4	49.8
1986	26.6	85.5	58.6
1987	28.3	88.1	59.6
1988	37.7	89.5	51.8
1989	44.6	93.6	49.0

المصدر: راضي،1993، ص 34.

ويرجع المحللين هذا العجز إلى اعتمادها بصورة كبيرة على مصادر أجنبية في مجال التكنولوجيا المتقدمة والطاقة التي يتزايد معدل استهلاكها، وأدى هذا الاعتماد إلى حدوث أكبر فجوة بين الصادرات والواردات وتدني معدل الإنتاجية إلى أدنى معدل لدى

أي امة أخرى في العالم الصناعي والعجز التجاري والإقتراض الضخم من الخارج جعل الولايات المتحدة أكبر مدين في العالم كما رأينا في الجدول السابق.

واعتبر كل هذا مصدر للقلق من استمرار الوضع وتعرض القدرة الأمريكية على التحكم في مصير مواطنيها وحياتهم اليومية وحمايتها للخطر الذي يشمل الأجور، الأسعار، الوظائف، الأرباح الملكية وفرص التعليم العالي المتاحة للمواطنين وهو خطر يفوق ما يمكن أن يترتب على تهديد عسكري تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتمد بشكل كبير على نظام التجارة المفتوح (راضي، 1993، ص 44).

2.2. الأهداف السياسية والإستراتيجية

مهما كان للهدف الاقتصادي من دور إلا أننا لا يمكن تجاهل الأهداف السياسية والإستراتيجية التي شجعت الإدارة الأمريكية على اتخاذ هذا القرار، فعلى الصعيد السياسي أرادت الولايات المتحدة عبر تدخلها العسكري في الخليج استعادة الهيبة الأمريكية على المستوى الدولي بعد أن فقدتها اثر هزيمتها في حرب الفيتنام، وقد تحكمت العقدة الفيتنامية في أذهان الأمريكيين مدة طويلة من الزمن حالت دون استخدام القوات الأمريكية المسلحة في كثير من النزاعات الإقليمية والدولية، لذلك أعلن بوش بعد انتهاء حرب الخليج إن عقدة فيتنام قد دفنت في صحراء الجزيرة العربية (راضي، 1993،ص 45).

والتي عرقلت بذلك المصالح النفطية للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناطق وخاصة الشرق أوسطية، ومن جهة أخرى فان ثقة الحكام الخليجيين في الشرق الأوسط بالولايات المتحدة الأمريكية في حماية أنظمتهم الملكية تزعزعت إثر تخلي الولايات المتحدة عن حليفها التقليدي شاه إيران وسقوطه، لذلك اتجهت إدارة بوش إلى خيار الحل العسكري ضد النظام العراقي بهدف استعادة ثقة الأنظمة الصديقة بها وتضمن بذلك عن طريقها حماية مصالحها النفطية والقدرة على حماية هذه الأنظمة من أي تهديد يواجهها.

كما أن التدخل العسكري في العراق أرادت فيه الولايات المتحدة إفهام حلفاءها الغربيين بأن القوة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تحمي مصالحهم النفطية في الخليج وأن قوتهم الاقتصادية لا معنى لها دون الحماية الأمريكية وهي إشارة واضحة لكل من

ألمانيا واليابان، إضافة إلى ذلك اعتقدت إدارة بوش أن وجود القوات الأمريكية في الشرق الأوسط يحفظ الإستقرار بالمنطقة ويساعد على فرض التسوية الأمريكية لقضية الشرق الأوسط بعد أن وصلت إلى الطريق المسدود بفضل موقف الرئيس صدام حسين.

أما على الصعيد الاستراتيجي فقد ساعدت التحولات الدولية الحاصلة على تبني الولايات المتحدة الحل العسكري لأزمة الخليج ،من أجل تأكيد زعامتها العسكرية والسياسية للعالم بعد انتهاء الثنائية القطبية وانهيار الاتحاد السوفياتي والتي لا تتحقق إلا بالسيطرة على النفط لضمان البقاء (عبد العليم ،1993، ص 43)، ووجدت الولايات المتحدة نفسها متحررة من القيود والضوابط التي كانت تحكم الأزمات الإقليمية في عقود الحرب الباردة، وقد ضمنت الإدارة الأمريكية منذ البداية وقوف السوفيات إلى جانبها لحاجتهم الماسة إلى المساعدات الغربية، وبالتالي لم تعد تخشى النقض (الفيتو) السوفياتي الذي فقد مفعوله .

بالإضافة إلى كل هذا كان لرجال المال والأعمال الأمريكيين والأوروبيين دور كبير حيث كانوا يفضلون الحل العسكري لهذه الأزمة لاقتناعهم أن الحل السياسي والديبلوماسي من شأنه أن يبقى على مصدر الخطر لسنوات قادمة على مصالحهم النفطية في المنطقة، كما يشجع قوى إقليمية أخرى أن تحذو حذو العراق في مناطق عديدة، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بالولايات المتحدة لاتخاذ قرار التدخل ضد العراق في ظل الشرعية الدولية وفي إطار التحالف الدولي الذي كونته لتحقيق أهدافها (برجاس،2000، ص 319).

وبعد التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة المسيطرة على السياسة الدولية، وإحكام السيطرة على مجريات الأحداث الدولية يتطلب السيطرة على مصادر الطاقة الموجودة في منطقة الخليج والقوى المرشحة لتحقيق التوازن الدولي حاليا هي أوروبا واليابان وباعتبار أن كلا من أوروبا واليابان يعتمدان على بترول الشرق الأوسط في تقدمها الاقتصادي وبالتالي من يسيطر عليه يستطيع التأثير بصورة جوهرية في مجرى التطور الاقتصادي (هوبدي وآخرون، 1992، ص 184).

وإلى جانب الدول الأوروبية واليابان تخشى الولايات المتحدة الأمريكية الصين والتي يتوقع أن يصل الناتج القومي فيها إلى الناتج القومي الأمريكي في سنة 2010 ثم هناك دول جنوب

شرق آسيا، ولذلك كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى ورقة اقتصادية تتعامل بها مع العرب ومع الصين واليابان وتتحكم فيها ومن هنا نشأت فكرة السيطرة على النفط، ليس لتوفير حاجة الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل لاستعماله كورقة ضغط في علاقات الولايات المتحدة مع القوى الاقتصادية الرئيسية الأخرى في العالم وبالتالي التمكن من احتواء الحلفاء وتحقيق الهيمنة العالمية (راضي، 1993،ص 48).

2. 3 الأهداف العسكرية

كان من نتائج الحرب الإيرانية خروج العراق كقوة عسكرية أقلقت الإدارة الأمريكية والتي بدأت تخطط لتدميرها قبل حرب الخليج الثانية، ولم تكن الضجة الإعلامية التي إثارتها وسائل الإعلام الغربية والأمريكية حول " المدفع العراقي العملاق " وخطورة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي يمتلكها العراق بعيدة عن مرامي هذا التخطيط، وكانت أزمة الخليج الفرصة المناسبة لأمريكا لتدمير القدرة العسكرية العراقية ولم تكتف الولايات المتحدة بالهزيمة التي ألحقتها بالجيش العراقي أثناء المعارك بل كان من شروط وقف الحرب تجريد العراق من جميع الأسلحة الإستراتيجية بواسطة هيئات التفتيش الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل بوجود أي قوة عسكرية ضخمة بحجم قوة العراق على مقربة من الاحتياطات النفطية في الشرق الأوسط (برجاس، 2000،ص 320).

وكدت على أن حرب الخليج حرب النفط، واستعدادها لنشر قواتها للحفاظ على هيمنتها على الموارد النفطية، وقدرتها على ترسيخ نفسها كقائد رئيسي للترتيبات الأمنية العالمية لما بعد الحرب الباردة كما عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش " النظام العالمي الجديد" .

(Falk, Alternatives, 1991,p 263)

كما لا تسمح لأي قوة أن تتفوق على إسرائيل وتهدد وجودها، فحماية نفوذها في المنطقة ملتزم بوجود هذه الأخيرة، لذا تسعى لابقاءها قوية وحمايتها من أي تهديد لأنها تشكل خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية. (The Sydney Morning Herald , 18 Jan 1991,Fri)

ففي الوقت الذي اندفعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحطيم القوة العراقية، كانت تعزز قدرات إسرائيل الحربية بمنحها المزيد من الأسلحة المتطورة والمساعدات المالية التي فاقت العشرات مليار دولار أمريكي (حافظ برجاس، 2000، ص 322)، فالولايات المتحدة الأمريكية ترفض وجود أي قوة عربية لا تخضع مباشرة لأمريكا لتامين السيطرة التامة

على موارد النفط، وهذا ما يفسر سعي أمريكا بالدرجة الأولى إلى هدم العراق والسيطرة الكلية على السعودية والخليج ومصر وبقية الشرق الأوسط (حليم بركات، ص 125)، وتجريد العرب من سلاحهم النفطي وكان هذا الهدف من أولويات السياسة الأمريكية منذ الصدمة النفطية الأولى لعام 1973 وقد تم تعطيله نهائيا بفعل السيطرة العسكرية الأمريكية على مصادر النفط (برجاس،2000،ص 322).

3. السيطرة الأمريكية على نفط دول الخليج بعد الحرب

لم يعد نفط دول الشرق الأوسط ملكا لها، بل أصبح نفطا أمريكا من خلال التمكن من السيطرة على منابعه بعد حرب الخليج الثانية بسبب الوجود العسكري الكثيف للقوات الأمريكية في المنطقة، والحصار الاقتصادي المفروض على العراق، ومنه من إنتاج النفط وتصديره إلى جانب إشرافها على طرق نقل النفط في الخليج والبحر الأحمر بعد الدخول المباشر للقوات الأمريكية إلى الصومال تحت غطاء الأمم المتحدة وأصبحت المتحكمة في إنتاج النفط وأسعاره وفي توزيعه عالميا.

وبالتالي تكمين حاجتها النفطية بأسعار رخيصة مما يوفر الأرباح لميزان مدفوعاتها وتشجيع صناعتها البتروكيمائية، كما أصبحت المتحكمة في إنتاج النفط واحتكار تصديره وتوزيع الحصص على الدول المستهلكة وفقا لمصالحها السياسية والاقتصادية وتحقيق أرباح هائلة من خلال شراء النفط وبيعه بالأسعار التي تريد وامتصاص فائض البترودولارات العربية عن طريق الاستثمارات وبيع السلع الأمريكية إلى الأقطار العربية (برجاس،2000، ص 320).

وبالتالي يمكن القول أن الولايات المتحدة حلت محل الأوبيك وحققت تقريبا كل الأهداف التي رسمتها واستولت واحتلت برضا العرب منابع البترول في الكويت والسعودية ،و فقد العرب مقدرتهم على التحكم في مصادر البترول أو أي محاولة لقطعه عن الأسواق الغربية وما يلفت الانتباه أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أمر بوقف إطلاق النار بعد انسحاب العراقيين من الكويت بدون القضاء التام على الجيش العراقي وإبقاء الرئيس صدام حسين على قيادة السلطة (صبور، 2002 ،ص 72) ، والذي اتخذته عنوانا جديدا في حربها الجديدة مع العراق، أي القضاء على النظام العراقي وإقامة نظام آخر لاستكمال

مشروعها الرامي لفرض سيطرتها على نفط كل دول المنطقة خاصة النفط العراقي (حسيب، المستقبل العربي، 2003، ص 6).

خاتمة

من خلال ما سبق يمكننا القول إنه بعد انتهاء حرب الخليج الثانية تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر على المنطقة برمتها عسكريا واقتصاديا وسياسيا. فعلى الصعيد العسكري تمكنت من تحقيق ما كانت تصبو إليه من وجود عسكري دائم في المنطقة، أما على الصعيد الإقتصادي فتمكنت من السيطرة على نفط السعودية ودول الخليج العربي ككل، وفرض السيطرة السياسية على مصر وسوريا واليمن وتطبيع الأوضاع في الشرق الأوسط وفق المصالح الأمريكية، وظل النفط العراقي الوحيد الخارج على الطوع الغربي والذي يعتبر أهم عناصر انهيار العلاقات الأمريكية بالنظام العراقي، والذي اتخذته كذريعة لاحتلالها للعراق في مارس 2003 تطبيقا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تبنتها إدارة بوش بعد هجمات سبتمبر 2002، وكان العراق ساحة الاختبار الثانية بعد أفغانستان لهذه الإستراتيجية الجديدة.

المراجع

1. برجاس حافظ، 2000. الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت.
2. البزار سعد، 1993. حرب تلد أخرى- التاريخ السري لحرب الخليج، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1993.
3. حاجي فريد، 13 أفريل 2003. المغالطات الأمريكية لتبرير العدوان على العراق، الشروق، العدد 744.
4. حسيب خير الدين، أوت 2003. أمريكا ليست قدرا والوطن العربي ليس أفغانستان " المستقبل العربي، العدد 282، أوت 2003.
5. حسيب خير الدين، 2004. مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. راضى أشرف، 1992. المؤامرة الأمريكية العراقية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.
7. زلوم عبد الحي يحي، 2005. حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
8. شوار تزكوف نورمان، 1993. ترجمة: حسام الدين كساب متولي، شوار تزكوف في الخليج، مكتبة مدبولي، القاهرة.
9. صبور محمد صادق، 2002. الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.

10. عبد العليم محمد، 1993. حرب الخليج، حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.
11. عكنان أسامة، 1991، إعصار الخليج، شركة الشهاب، الجزائر.
12. محجوب عزام، النخال محمد، 1991. حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس.
13. ميشال آلان، قوبيه فابيان ،2000. العراق الخطأ، ترجمة: غازي برو، دار الفارابي، بيروت.
14. الهزاط محمد وآخرون، 2004. إحتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
15. هويدي أمين وآخرون ،1992. حرب الخليج الثانية، النتائج والآثار، سلسلة الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 4، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
16. هيكل محمد حسنين، 1992. أوهام القوة والنصر، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
17. "The Golf War could mean new hope for benign worl Order"in *Daily Press,* 18 Jan 1991
18. Haworth Lee E.; Hergen James 1994, "Iraqi War Crimes ", *Society,* January-February.
19. "The war in the Golf 1990– 1991" *Middle Easter* Journal, Summer 1998 ,vol 52, n° 3.
20. Stern Brigitte, 1993, Guerre du Golfe de dossier d'une crise internationale 1990-1992. *La documentation française*, Paris.
21. The Ottawa Cittizen, 18 Jan 1991. Fr, "Blunders by both sides have resulet in Persian Gulf War ".
22. The Sydney Morning Herald, 18 Jan 1991. Fri, "War in the Persian Golf".
23. Twinam Joseph Wright, 1997. Joseph Wright Twinam: The United States and the Gulf: *Half a Century and Beyond*, Abu Thabi, the Emirates Center fo Strategic studies and Reserch, n° 11.